المدرس والأدوار المستترة

المصطفى معاش
باحث في التربية

تمهيد

عندما نتحدث عن أدوار المدرس، فإننا غالبا ما نركز على دوره التعليمي داخل الفصل الدراسي، وما يسبقه من تهييء وتحضير، وما يتبعه من تقييم وتصحيح، وما يتطلبه ذلك من معارف ومهارات وكفايات... وقد تناول هذه الجوانب كثير من علماء التربية، والباحثين، والممارسين الميدانيين. وفي كثير من الأحيان، يتم إهمال الحديث ـ بقصد أو بغير قصد ـ عن الأدوار المستترة الأخرى للمدرس، والتي سنحاول أن نسلط عليها بعض الأضواء في هذا المقال المختصر.

أولا : دور المدرس في التدبير الإداري والتربوي للمؤسسة

يعتبر المدرس، بهذه الصفة، مسؤولا من الناحية القانونية، عن الإسهام في التدبير الإداري والتربوي للمؤسسة التربوية التي يعمل بها. بالفعل، فقد خولت القوانين والتشريعات الجاري بها العمل للمدرس أن يكون عضوا في واحد أو أكثر من مجالس المؤسسة التالية : مجلس التدبير، المجلس التربوي، المجلس التعليمي. وهو بالضرورة عضو في مجلس القسم المسند إليه (أو الأقسام المسندة إليه).

لا يقل دور المدرس في هذه المجالس أهمية عن دوره التعليمي داخل الفصل الدراسي، بل هو مسهل ومكمل، وداعم له. يكفي أن نلقي نظرة عابرة عن مهام هذه المجالس[1] كما حددها المرسوم 2.02.376 الصادر في 6 جمادى الأولى 1423 (17 يوليو 2002) بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي.

فمجلس التدبير يقترح النظام الداخلي للمؤسسة، وبرنامج عملها بعد دراسة برامج عمل المجلس التربوي والمجالس التعليمية والمصادقة عليها، وتتبع مراحل إنجازه...

أما المجلس التربوي، فيقوم بعدة مهام من بينها : إعداد مشاريع البرامج السنوية للعمل التربوي للمؤسسة ؛ التنسيق بين مختلف المواد الدراسية ؛ برمجة الاختبارات والامتحانات ؛ دراسة طلبات المساعدة الاجتماعية ؛ تنظيم الأنشطة المختلفة.

في ما يتعلق بالمجالس التعليمية، فإنها تقوم بدراسة وضعية تدريس المادة الدراسية، وتحديد حاجاتها التربوية، ومناقشة المشاكل والمعوقات التي تعترض تطبيق المناهج الدراسية، والتنسيق، عموديا وأفقيا، بين مدرسي المادة الدراسية، وتتبع نتائج تحصيل التلاميذ في المادة الدراسية، والبحث في أساليب تطوير وتجديد الممارسة التربوية.

أما مجالس الأقسام، فتعمل على النظر، بصفة دورية، في نتائج التلاميذ وتحليل نتائج

1- للاطلاع على تفاصيل هذه المهام المرجو العودة إلى المواد التالية من المرسوم : 18 و 23 و 26 و 29.

التحصيل الدراسي واستغلالها قصد تحديد عمليات الدعم والتقوية وتنظيمها، واتخاذ قرارات انتقال التلاميذ إلى المستويات الموالية، أو السماح لهم بالتكرار أو فصلهم.

لاشك أن الانخراط الطوعي والفاعل للمدرس في مختلف هذه المجالس، يوسع من دائرة تأثيره، ويرتقي بالعمل التربوي، ويحسن من مردودية المؤسسة، ويجوِّد الخدمات التي تقدمها. وللأسف الشديد، يلاحَظ عزوف متزايد عن انخراط المدرسين في هذه المجالس (تحت ذرائع مختلفة)، أو أداء باهت إن هم انخرطوا فيها. ويعود جزء من أسباب ذلك إلى غياب تكوين المدرسين في هذه المجالات ؛ لذا ننتهز هذه الفرصة ـ والوزارة بصدد إرساء المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ـ للدعوة إلى التركيز على هذه المهام خلال سنة التكوين التي يقضيها الطلبة الأساتذة في المركز. كما يرجع جزء من الأسباب إلى غياب أي تحفيز مادي أو معنوي، و إلى تصلب مواقف بعض رؤساء المؤسسات الذين لم يستوعبوا بعد أهمية التدبير التشاركي، ويرون أن هذه المجالس تستحوذ على جزء من مهامهم وبالتالي تقلص من هيبتهم.

ثانيا : دور المدرس في التوجيه والإعلام

إن إقرار النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية بوجود هيئة قائمة الذات وهي «هيئة التوجيه والتخطيط التربوي»، وإسناده للمستشارين في التوجيه التربوي مهمة القيام بعمليات الإعلام والتوجيه المدرسي والمهني، وتحيين ونشر المعطيات والمعلومات المتعلقة بالآفاق التعليمية والمهنية، ودراسة واستثمار الملفات المدرسية والقيام بالمقابلات والفحوص السيكولوجية لفائدة التلاميذ، كل هذا لا يغني عن دور المدرس في عملية التوجيه والإعلام[2]، وذلك لاعتبارات موضوعية تتمثل، أساسا، في كون عدد المستشارين في التوجيه قليل ولا يفي بالغرض ؛ إذ يكلف كل مستشار بمؤسسة تعليمية واحدة أو أكثر، كل واحدة تضم بين 1000 و 2000 تلميذ (قد يزيد هذا العدد أو ينقص)، وفي كثير من الأحيان لا يتوفر على مكتب خاص داخل المؤسسة، ولا يملك أي وسائل لوجيستيكية للعمل[3]... كما أن الأستاذ هو الذي يقضي وقتا طويلا مع التلاميذ، ويكون الأقدر على معرفة قدراتهم وميولاتهم...

أما أوجه تدخل المدرس في عمليات التوجيه والإعلام، فنوجز أهمها كالتالي :

1. الإسهام في تكوين المشروع الشخصي للتلميذ

يعرف المشروع الشخصي للتلميذ على أنه «سيرورة يبحث المتعلم عبرها عن صيغة للعمل الذاتي من شأنها أن تحقق أقصى درجة الملاءمة بين قدراته وتطلعاته والفرص المتاحة أمامه»[4].

2- جاء في المادة 19 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين ما يلي : «**للتلاميذ والطلبة على أسرهم ومدرسيهم والجماعات المحلية التي ينتمون إليها والمجتمع والدولة حقوق منها الحصول على الدعم الكافي لبلورة توجهاتهم الدراسية والمهنية**».

3- هناك توجه لدى الوزارة بتغيير هذه الوضعية، وبدأت بالفعل في إرساء مكاتب خاصة بالموجهين في المؤسسات التعليمة وتزويدها بأدوات العمل اللازمة، إلا أن التعميم لم يكتمل بعد.

4- مصوغة تكوينية في الإعلام والمساعدة على التوجيه.

تتمثل أهم متطلبات بناء المشروع الشخصي في :

- معرفة التلميذ لذاته ؛
- معرفة التلميذ لمحيطه التكويني والاجتماعي ؛
- بناء استراتيجية البحث عن إمكانات النجاح ؛
- توقع الصعوبات والعراقيل، والبحث عن حلول لتجاوزها.

يمر بناء المشروع الشخصي للتلميذ من المراحل التالية[5] :

- مرحلة الاستكشاف، أو مرحلة البحث عن المعلومات : يجمع خلالها التلميذ أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات حول الدراسات والتكوينات، وحول المهن المتوفرة، وكذا حول ذاته.
- مرحلة البلورة أو مرحلة تصنيف وترتيب الإمكانات : يقوم التلميذ خلالها بتصنيف وترتيب الإمكانات المتاحة له حسب قدراته ومؤهلاته وميولاته، ويعمل على التعرف على الترابطات الموجودة بينها.
- مرحلة التخصيص، أو مرحلة المقارنة والتمييز : يعمل التلميذ خلالها على تقييم الإمكانات المتاحة له، وينتقي أكثرها ملاءمة لقدراته وميولاته وانتظاراته، ويقوم بترتيبها حسب أفضليتها عنده.
- مرحلة التحقيق أو مرحلة التخطيط والإنجاز : يتخذ التلميذ خلالها القرار ويضع خطة لتفعيله، ويحدد اختيارات بديلة في حالة عدم تمكنه من تحقيق اختياره الأول.

من خلال تأمل بسيط لهذه المراحل، يتضح الدور الحاسم الذي يمكن للمدرس أن يقوم به، وبدون تدخله الإيجابي والفاعل في المساعدة على بناء هذا المشروع، سيصاب المتعلم بالتيه والحيرة ثم التوقف عن التقدم في بناء مشروعه الشخصي. وأقل ما يمكن أن يقدمه المدرس للتلميذ في هذا المضمار، هو تعريفه بالمشروع الشخصي، وتحسيسه بأهميته على المدى البعيد، وتوجيهه في كل مرحلة من بناء المشروع، وتحفيزه على الاستمرار مهما صادفه من صعوبات وعراقيل.

أما المقاربات المؤطرة لبناء المشروع الشخصي للتلميذ، فيمكن أن نذكر أهمها كالتالي[6] :

أ ـ مقاربة التربية على الاختيار[7]

يقصد بها العمل على إكساب المتعلم مجموعة من الكفايات الأساسية، عبر سيرورة تربوية

5- دليل الإعلام المدرسي والمهني لفائدة تلاميذ الثانوي. أكاديمية مكناس تافيلالت. ص 3.
6- جاء ذكر هذه المقاربات في مصوغة تكوينية في الإعلام والمساعدة على التوجيه.
7- في إطار الاختيارات والتوجهات التربوية العامة، ورد في الكتاب الأبيض ما يلي : «**ولتفعيل هذه الاختيارات، فقد تم اعتماد التربية على القيم وتنمية وتطوير الكفايات التربوية والتربية على الاختيار كمدخل بيداغوجي لمراجعة مناهج التربية والتكوين**». ج 1. ص 12.

مصاحبة لسيرورة نضج ميولاته ومعرفة ذاته لتمكينه من مشروعه الشخصي بشكل موضوعي، من خلال بناء قراراته وجعل اختياراته مبنية على بحث متواصل معزز بتجارب معيشة، ووضعيات تزود التلميذ بتمثلات واقعية وقيم جديدة.

ب ـ مقاربة التربية على التوجيه

تسعى التربية على التوجيه إلى تنمية كفايات المتعلم، بما يعزز استقلاليته، وتحمل مسؤولية قراراته باعتبارها اختيارات قابلة للبناء والمواكبة والتقييم، عبر منهجية للعمل تراعي خصوصيات الشخصية، وكذا الفرص والإكراهات التي يطرحها المحيط.

تعتمد التربية على التوجيه على المبادئ الأربعة التالية :

- مبدأ الاستمرارية ؛
- مبدأ العمل الجماعي ؛
- مبدأ الانسجام ؛
- مبدأ التوافق.

ج ـ مقاربة المدرسة الموجهة

وهي مقاربة تؤمن بضرورة تجسيد الوظيفة التوجيهية في مهام المؤسسة التعليمية، وذلك وفق مبدأين : مبدأ الإدماج، ومبدأ الشراكة والتعاون. يتم تفعيل هذه المقاربة في المؤسسة التعيلمية من خلال :

- إدماج خدمات التوجيه ووسائل تنفيذها في المشروع التربوي للمؤسسة ؛
- انخراط وانشغال حقيقي لجميع الفرقاء بقضية التوجيه ؛
- الاشتغال بعقلية الفريق ؛
- الحرص على جعل الأنشطة المتنوعة داخل المؤسسة وخارجها أنشطة موجهة.

2. المدرس كمشرف على تعلمات التلاميذ

هذا هو الدور الأساسي والظاهر للمدرس، لكن لن يكون هذا الدور مجديا في التوجيه التربوي إلا إذا اعتمد المدرس على مقاربات بيداغوجية ملائمة (بيداغوجا الكفايات [Pédagogie des compétences]، البيداغوجا الفارقية [Pédagogie différencié]، بيداغوجيا الخطأ [Pédagogie de l'erreur]، بيداغوجيا التحكم [Pédagogie de maîtrise]، بيداغوجا النجاح [Pédagogie du succès]...)، واستراتيجيات متنوعة، وطرق تعليمية نشيطة.

تقود هذه التعلمات، بطريقة تدرجية، إلى اكتساب الكفايات الأساسية، والقيم الإيجابية، والقدرة على الاختيار.

3. المدرس كمقوم للمكتسبات الدراسية

إذا كان التقويم يدخل في صميم مهام المدرس، فإنه لن يكون نافعا في التوجيه التربوي إلا إذا كان ملائما لهذه الوظيفة. ولكي يصبح كذلك، يجب على المدرس أن يعتمد نوع التقويم المناسب في الوقت المناسب :

فإذا كان التقويم التشخيصي (L'évaluation Diagnostique) يمَكّن المدرس من التعرف على مدى تمكن التلاميذ من المكتسبات السابقة (المعارف والمهارات والكفايات)، فإنه يمَكّنه بعد ذلك من تفريد التعلم (البيداغوجيا الفارقية).

أما التقويم التكويني (L'évaluation formative)، فيسمح للمدرس بمواكبة المسار التعليمي للتلميذ، وأن يمده بمؤشرات قابلة للاستثمار، في إطار مشروعه الشخصي، بغية التدخل الآني للتصويب، وذلك من خلال رصد جوانب القوة في إنجازات التلميذ وتنميتها، وجوانب الضعف والعمل على تجاوزها، مع إيلاء أهمية خاصة للكفايات المتدة المرتبطة بمجال التوجيه التربوي.

أما التقويم الإجمالي (L'évaluation sommative)، فيعتبر مناسبة ثمينة لتجميع معلومات كافية، تسمح للمدرس بإصدار أحكام نهائية عن حصيلة تعلمات التلاميذ ؛ وبالتالي اتخاذ قرارات التوجيه عن علم وبصيرة.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية تعويد التلميذ على «التقويم الذاتي» (L'autoévaluation)، بكيفية موضوعية، من خلال تزويده بشبكات تقويم دقيقة وواضحة، في أفق تدعيم استقلاليته وقدرته على الاختيار.

لإغناء الدور الذي يقوم به المدرس في مختلف مجالس المؤسسة، وخاصة مجلس القسم الذي يعقد في نهاية السنة الدراسية، ويكون مخولا للبت في طلبات التوجيه، يتعين القيام بعدة إجراءات من أهمها :

- إعداد أدوات التقويم بناء على جداول التخصص [Tableaux de spécification] ؛
- إعداد تقرير مفصل عن كل تلميذ، يتناول بالأساس درجة تحكمه في الكفايات الأساسية للمنهاج الدراسي، وقدرته على تجاوز صعوبات التعلم، والقدرة على الارتقاء والتطور، وتموضعه ضمن مجموعة القسم... وتتم الاستعانة في إنجاز هذه المهمة بدفاتر التتبع الفردي الخاصة بالإعدادي، كما تناط هذه المهمة بالأساتذة الكفلاء قبل غيرهم.

4. المدرس كراصد لقدرات التلاميذ وذكاءاتهم المتعددة

لقد ارتبط ـ تاريخيا ـ تحديد القدرات ومستوى الذكاءات وأنواعها بعلم النفس القياسي Psychométrie ؛ لكن تطبيق تقنياته يتم في عدة مجالات منها المجال التربوي والتوجيه المدرسي.

ففي المجال التربوي، تطبق الاختبارات لخدمة التوجيه التربوي[8] : من حيث قدرات التلاميذ وميولاتهم، واستعداداتهم الدراسية المختلفة. على هذا الأساس، يمكن للإدارة التربوية أن توزع التلاميذ على الشُّعب والمسالك التي تتناسب وقدراتهم واستعداداتهم وميولاتهم وذكائهم العام. بهذا، يمكن توجيه التلميذ إلى الشعبة أو المسلك المناسب. فوضع التلميذ في المجالات التي يميل إليها، والتي تمكّنه قدراته من النجاح وإحراز التقدم فيها، يؤدي إلى حسن تكيفه وشعوره بالارتياح. الهدف من ذلك أن يجنبه الشعور بالفشل والإحباط، ومن ثم الحيلولة دون التسرب والهدر المدرسيين.

المدرس ـ وإن لم يكن متخصصا في علم النفس القياسي ـ يستطيع أن يطبق كثيرا من الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، والتي يمكن اعتمادها مع شيء من التكييف، ليستطيع تقسيم تلاميذ القسم إلى مجموعات متجانسة، ومن اعتماد استراتيجيات وطرق ملائمة لكل مجموعة. كما يمكنه رصد ذكاءاتهم المتعددة من أجل المساعدة في التوجيه التربوي الناجع.

5. المدرس كفاعل في مشاريع المؤسسة

إن اعتماد المقاربة التشاركية في بناء مشروع المؤسسة، يسمح لكل فاعل (المدرسون، أطر الإدارة التربوية، المستشارون في التوجيه، أعضاء جمعية أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، الشركاء...) بإبداء رأيه، والإدلاء باقتراحاته في بلورة هذا المشروع، تشخيصا، وإعدادا، وتنفيذا، ومصاحبة، وتقويما، وتعديلا... والمدرس المهتم واليقظ، لن تغيب عنه ضرورة دمج مبادئ التربية على الاختيار، والمساعدة في التوجيه ضمن هذا المشروع. كما أن عمله داخل الفصل الدراسي في إطار مشروع القسم، والمساعدة في بناء المشروع الشخصي لكل تلميذ، يصبح مكملا وداعما للمشروع التربوي للمؤسسة.

هذا التنسيق والتكامل بين المشاريع الثلاثة، هو الذي يعطي للحياة المدرسية مغزى، وتصبح المدرسة، بالفعل، مفعمة بالحياة كما دعا إلى ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

ثالثا : دور المدرس في التنشيط الثقافي داخل المؤسسة

بعد الإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين في بلادنا، أصبح التنشيط الثقافي داخل المؤسسات التعيلمية مؤطرا داخل الأندية التربوية (كما تقوم الجمعية الرياضية بالتنشيط المرتبط بالتربية البدنية والأنشطة الرياضية). ولئن كانت فلسفة هذه النوادي تنبني على محورية المتعلم (التلميذ) في تشكيل وتسيير هذه النوادي، قصد إكسابهم القدرة على التنظيم، والتخطيط، والتقويم، والتواصل، والتفاعل، والاختيار، وكذا ترسيخ قيم الديموقراطية والمساواة، والانفتاح والاستقلالية.

8- الاختيارات النفسية، تقنياتها وإجراءاتها. د. فيصل عياشي. ص 19، 20. دار الفكر العربي، بيروت، ط 1. 1996م.

مع كل هذا، يظل دور المدرس ضروريا في الإشراف، والتأطير، والتوجيه، والتنشيط، والتحكيم داخل هذه الأندية.

المدرس الفاعل لا يفوته الانخراط في أحد النوادي ـ على الأقل ـ حتى يستطيع بالفعل استكمال معرفته بتلاميذه، وتعميق العلاقة معهم، والتدخل الإيجابي من أجل الرفع من مستواهم الثقافي، واندماجهم الاجتماعي، والعمل على تفتح شخصياتهم، وإبراز مواهبهم وميولاتهم وذكاءاتهم المتعددة...

لا يمكن لتدخل المدرس في التنشيط الثقافي أن يكون ذا فائدة، إلا إذا كان التنشيط فعالا، ومن مقتضيات هذه الفعالية[9] :

- التشبع بمباديء التنشيط ؛
- الالتزام بتثقيف الذات، والانفتاح على كافة المعارف والعلوم، ولا سيما تلك التي تعتبر إحدى الروافد المنعشة لآلية التنشيط ؛
- التحكم في البرمجة اللغوية العصبية ؛
- الاقتناع بثقافة الحوار وتقبل النقد والاختلاف ؛
- التمكن من مهارة الارتجال واتخاذ المبادرة ؛
- سرعة البديهة ؛
- المداومة على التكوين واستكمال التكوين ؛
- القدرة على التخطيط والتنفيذ والتقويم.

من نافلة القول، التأكيد على أن هذه المقومات لا تتوفر في كل المدرسين، ويستلزم اكتسابها تكوينات خاصة ومتينة ومستديمة.

خاتمة

إن ما تحدثنا عنه في الفقرات السابقة من أدوار للمدرس، ومع كونها مستترة، فإنها ليست هامشية ولا ثانوية، بل هي مكملة للأدوار البارزة الأخرى، الشيء الذي يحتم إيلاءها العناية اللازمة. ولن يكون ذلك مجديا إلا إذا أصبحت في بؤرة اهتمام المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، سواء أثناء التكوين الأساسي، أو التكوين المستمر.

9- دليل التواصل البيداغوجي وتقنيات التنشيط الثقافي. ص 16. الموقع الإلكتروني لوزارة التربية الوطنية.

المراجع المعتمدة

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- الكتاب الأبيض (الجزء الأول).
- مصوغة تكوينية في الإعلام والمساعدة على التوجيه.
- الاختبارات النفسية، تقنياتها وإجراءاتها. د.فيصل عياشي. دار الفكر العربي، بيروت. ط 1. 1996م.
- دليل الإعلام المدرسي والمهني لفائدة تلاميذ الثانوي. المركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه، أكاديمية مكناس تافيلالت.
- المرسوم 2.02.376 الصادر في 6 جمادى الأولى 1423 (17 يوليو 2002) بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي.
- دليل التواصل البيداغوجي وتقنيات التنشيط الثقافي. الموقع الإلكتروني لوزارة التربية الوطنية.
- دليل الأندية التربوية. الموقع الإلكتروني لوزارة التربية الوطنية.